أثر التحول الرقمي على الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

İSLAM DİNİN AMAÇLARI IŞIĞINDA İSLAMİ BANKALARDAKİ ŞERİAT BÖLÜMÜNÜN DİJİTALLEŞTİRİLMESİ

DIGITIZING THE SHARIA DEPARTMENTS OF ISLAMIC BANKS IN LIGHT OF THE OBJECTIVES OF SHARIA

NEBİL SEYİD İSA-KHALED DERSHWİ
LİSANSÜSTÜ ÖĞRENCİ - DR. ÖĞR. ÜYESİ
KARABÜK ÜNİVERSİTESİ İLAHİYAT FAKÜLTESİ - KARABÜK ÜNİVERSİTESİ İLAHİYAT FAKÜLTESİ
nebilseyidisa@gmail.com - khaleddershwi@karabuk.edu.tr

ملخص:

تعتبر المصارف الإسلامية أحد متطلبات العصر وضرورة اقتصادية لكل مجتمع مسلم يرفض المعاملات المحرمة وعلى رأسها الربا, ونجاح هذه المصارف بات متوقفا على حسن استثمارها وتسخيرها للتكنولوجية الحديثة في الخدمات المصرفية, وموضوع هذا البحث هو تناول أثر هذا التحول على الرقابة الشرعية, ويهدف إلى بيان المصالح والمفاسد المترتبة على هذا التحول, ومدى مساهمة الرقمنة في تيسير وإنجاح العملية الرقابية, وقد أثمر هذا البحث جملة من النتائج أهمها: أن التحول الرقمي يعتبر من نوع المصالح الحاجية ومن رتبة الحاجة العامة والمصالح المترتبة على الرقمنة تربو على مفاسدها, كما أن التحول الرقمي ملائم لأسس الاقتصاد الإسلامي ومقاصده ولا تعارض بينهم, ثم إن الأقسام الشرعية بحاجة للتطوير الرقمي ولا يمكنها الاستغناء عنه, وفي نهاية البحث أذكر بعض التقنيات الرقمية الخادمة للجهاز الشرعي, والتي تمكنه من القيام بمهامه على أكمل وجه وبجهد أقل, على أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذه العملية لا تهدف إلى استبدال موظفي الجهاز الشرعي بالأنظمة والبرامج, بل هي عملية دعم للموظفين وتسهيل العمليات وتوفير جهودهم وأوقاتهم بما هو أكثر فائدة, إضافة إلى رفع مستوى الضبط والتدقيق الشرعي للخدمات.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، البنوك الرقمية، المصارف الإسلامية الرقمية، الدردشة الآلية، أتمتة العمليات الآلية.

Öz:

İslami bankalar, başta faiz olmak üzere haram işlemleri reddeden her Müslüman toplum için çağın gerekliliklerinden biri ve ekonomik bir gereklilik olarak kabul edilmektedir. Bu bankaların başarılı olması, bankacılık hizmetlerine iyi yatırım yapmalarına ve modern teknolojiden yararlanmalarına bağlıdır. Bu araştırmanın amacı, bu dijital dönüşümün din denetimi üzerindeki etkisini ele almayı ve bu dönüşümün yararlarını ve zararlarını, dijitalleşmenin denetim sürecinin kolaylaştırılmasına ve başarısına ne ölçüde katkıda bulunduğunu açıklamayı amaçlamaktadır. Bu araştırmada ortaya çıkan pek çok sonuç var, bunlardan en önemlileri: dijital dönüşümün gerekli ve kamusal bir ihtiyaç olduğu, dijitalleşmeden kaynaklanan çıkarların zararlarından daha ağırlıklı olduğu, dijital dönüşüm aynı zamanda İslam ekonomisinin temelleri ve hedefleriyle de uyumlu olduğu ve aralarında herhangi bir çelişki olmadığı, üstelik şeriat bölümünün dijital gelişime ihtiyacı olduğu ve olmazsa olmazlardan olduğudur. Araştırmanın sonunda şeriat bölümüne hizmet eden ve görevlerini tam anlamıyla kolaylaştıran ve daha az çaba sarf ederek yerine getirmesini sağlayan bazı dijital tekniklere değinilmiştir. Ancak şunu da belirtmek gerekir ki, bu süreç şeriat bölümünün çalışanlarını sistem ve programlarla değiştirmeyi amaçlamamakta, aksine çalışanları destekleme, işlemlerini kolaylaştırma, onların çaba ve zamanlarından en faydalı bir şekilde tasarruf sağlamayı amaçlamaktadır. Ek olarak hizmetlerin şeriat kontrolü ve denetimi kalitesinin yükseltilmesi de amaçlanmaktadır.

Anahtar kelimeler: *Dijital dönüşüm, Dijitalleştirme, Dijital bankalar, Dijital İslami bankalar, Otomatik mesajlaşma, Otomatik işlemlerin otomasyonu.*

Abstract:

Islamic banks are one of the requirements of the era and an economic necessity for every Muslim society that rejects forbidden (Haram) transactions, especially usury. The success of these banks now depends on their good investment and harnessing of modern technology in banking services. The subject of this research is to address the impact of this transformation on Sharia supervision. It also aims to clarify the benefits and harms resulting from this transformation, and the extent to which digitization contributes to facilitating and making the supervisory process successful. This research has yielded a number of results, the most important of which are: Digital transformation is considered a type of necessary interests and of the rank of public need, and the benefits resulting from digitization outweigh its harms. Digital transformation is also compatible with the foundations of the Islamic economy and its objectives, and there is no conflict between them. Therefore, Sharia departments need digital development and cannot do without it. At the end of the research, I mention some digital technologies that serve the Sharia department, which enable it to perform its tasks in the best possible way and with less effort. However, it should be noted that this process does not aim to replace the employees of the Sharia department with systems and programs, but rather it is a process of supporting employees, facilitating operations, and saving their efforts and time with what is more useful, in addition to raising the level of Sharia control and auditing of services.

Keywords: *Digital transformation, Digitization, Digital banks, Digital Islamic banks, Chatbot, Robotic process automation.*

MAKALE TÜRÜ ARTICLE TYPE	GELİŞ TARİHİ RECEIVED	KABUL TARİHİ ACCEPTED	YAYIN TARİHİ PUBLISHED	ORCID NUMARASI ORCID NUMBER
Araştırma Makalesi/Research Article	29.08.2024	12.11.2024	30.06.2025	0009-0000-6388-1472 0000-0002-8062-4192

İNTİHAL/PLAGIARISM	DOI NUMARASI/DOI NUMBER
Bu makale intihal tarama programıyla taranmıştır. This article has been scanned via a plagiarism sofware.	https://doi.org/10.62188/ilahiyat.1540643

ATIF/CITE AS

İsa, Nebil Seyid – Dershwi, Khaled. "İslam Dinin Amaçları Işığında İslami Bankalardaki Şeriat Bölümünün Dijitalleştirilmesi / Digitizing the Sharia Departments of Islamic Banks in Light of the Objectives of Sharia". *ilahiyat 14* (Haziran/June 2025): 109-136.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, أما بعد:

في ظل التطور السريع للتكنولوجيا, واستخدام التقنيات الحديثة في مختلف مجالات الحياة, والذي أصبح يعرف بالتحول الرقمي أو الرقمنة, وتحول إلى ظاهرة عالمية تأثرت بها مختلف القطاعات, بما في ذلك القطاع المالي والمصرفي, وهذا التحول مبني على استخدام التقنيات الحديثة والرقمية لتحسين العمليات الداخلية والخارجية في المؤسسات, مما جعل توجه المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الإسلامية بشكل خاص إلى الرقمنة ضرورة لا مفر منها في عالم يتغير بشكل متسارع, وفي ظل العولمة الرقمية التي نشهدها.

والمؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن هذا التحول الرقمي, وغير مستغنية عنه, لتتمكن من مواكبة التطورات والنجاح في منافسة البنوك التقليدية, والوصول إلى سوق عمل أوسع, وتطوير الأداء والإنتاجية بشكل أفضل وبكلفة أقل, حيث أثبتت الرقمنة من خلال التجربة الواقعية القدرة على تحسين الكفاءة والإنتاجية ورضا العملاء وتوفير خدمات أفضل وأسرع وأكثر فعالية, ومن بين الأمثلة الواضحة للتحول الرقمي في البنوك هو استخدام التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمواقع الإلكترونية لتسهيل عمليات الدفع والتحويل وإدارة الحسابات والتعامل مع الخدمات المصرفية الأخرى.

لكن هل هذا التحول سيخرجها من كونها بنوك إسلامية ويزيل عنها الصبغة الشرعية أم لا؟ وهل يمكن للأقسام الشرعية الاستفادة الحقيقة من الرقمنة في تحسين مهامها؟ وما هي المصالح والمفاسد المترتبة على التحول الرقمي؟ وما مدى ملاءمة التحول الرقمي لمبادئ الاقتصاد الإسلامي ومقاصده؟

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

- **تعلق هذا البحث بأحد المقاصد الضرورية الكلية الخمسة وهو مقصد حفظ المال.**
- **عموم أثر التحول الرقمي وشموله لكامل البلاد الإسلامية.**
- **يعتبر من القضايا الحيوية المعاصرة التي تهم المسلمين.**

أسباب اختيار البحث

تتلخص الأسباب التي دفعتني لكتابة هذا البحث فيما يلي:

- **حاجة الناس إلى الرقمنة فيعتبر من حاجيات العصر التي لا يستغنى عنها.**
- **موضوع أثر التحول الرقمي على الأقسام الشرعية لا يزال محل بحث واهتمام لم يكتمل بعد.**

- أهمية الموضوع فتطوير البنوك الإسلامية حتى تكون بديلا يغني المسلمين عن البنوك الربوية موضوع يهم كل مسلم.

مشكلة البحث

تفتقر الأقسام الشرعية في المصارف الإسلامية إلى تطوير أدواتها ووسائلها فهي بأمس الحاجة إلى استخدام التكنولوجية حتى تكون قادرة على أداء مهامها, وممارسة دورها الفعال, خاصة أن بعض البنوك الكبيرة ذات الفروع المتعددة تجري عشرات بل مئات المعاملات يوميا والتي هي بحاجة إلى تدقيق ورقابة شرعية ثم أن الموظفين والعملاء يطرحون سيل من الأسئلة الشرعية يوميا والتي من المفترض أن يجاب عنها بأسرع وقت ممكن, هذا جانب من مهام الجهاز الشرعي في المصارف الإسلامية والتي لا يمكن أن تؤدى بالوسائل التقليدية.

فمشكلة البحث تتمثل في: التحول الرقمي في الأقسام الشرعية في المصارف الإسلامية, وبعبارة أدق: ما مدى ملائمة رقمنة الأقسام الشرعية في المصارف الإسلامية لمقاصد الشرعية الإسلامية بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة الأسئلة الآتية.

أسئلة البحث

١. ما هي الأقسام الشرعية في البنوك الإسلامية ومما تتكون؟
٢. ما المقصود بالرقمنة؟ وما دوافعها؟ وما هي أبعادها؟
٣. ما مدى ملاءمة الصيرفة الرقمية للمقاصد الشرعية؟
٤. هل يمكن للأقسام الشرعية الاستفادة الحقيقة من الرقمنة في تحسين مهامها؟

منهج البحث

استعان الباحث بالمنهج الوصفي والتحليلي لمعالجة القضايا المختلفة في هذا البحث نظرا لمناسبة هذين المنهجين للوصول إلى حل لمشكلة البحث فكانت منهجية البحث مستندة إلى المنهج الوصفي لبيان كينونة هذا التحول, وتوضيح الأقسام الشرعية في المصارف الإسلامية, ثم الاستعانة بالمنهج التحليلي في الدراسة المقاصدية للتحول الرقمي في المصارف الإسلامية.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في النقاط الآتية:

- الوقوع على ماهية الجهاز الشرعي والتحول الرقمي والبنوك الرقمية.

- بيان أهمية التحول الرقمي وأبعاده وعوامل نجاحه.
- الوقوف على المصالح والمفاسد المترتبة على الرقمنة.
- كيفية استخدام التحول الرقمي في تطوير الأقسام الشرعية.

خطة البحث

مقدمة

المبحث الأول: الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف بالبنوك الإسلامية وأهميتها وخصائصها والأسس الحاكمة لعملها.

المطلب الثاني: المقصود بالرقابة الشرعية وأهميتها ومكوناتها وأنواعها وواجباتها.

المطلب الثالث: العملية الرقابية مجالاتها وأسسها ومراحلها وما يتوقف عليه نجاحها.

المبحث الثاني: التحول الرقمي في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: المقصود بالتحول الرقمي وأهميته ودوافعه.

المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي وآلياته وعوامل نجاحه.

المطلب الثالث: البنوك الإسلامية الرقمية.

المبحث الثالث: أثر الرقمنة على الرقابة الشرعية.

المطلب الأول: التحول الرقمي في ميزان الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: مدى ملائمة المصارف الرقمية للصيرفة الإسلامية.

المطلب الثالث: نماذج من التقنيات الرقمية الخادمة للجاهز الشرعي.

خاتمة.

الدراسات السابقة

لم يطلع الباحث –في حدود بحثه– وما اطلع عليه من كتب وأبحاث, بحثا يتناول نفس العنوان, وكل ما وجدته بحثان يتقاطعان في بعض المواضيع مع هذا البحث, وهما:

١– المصارف الإسلامية الرقمية «رؤية مقاصدية », د. مراد بوضاية.

ومن العنوان يتضح وجه التشابه والتقاطع في التعرض لمسألة المصرفية الرقمية من خلال المقاصد والاشتراك في هذه النقطة لا يعني التوافق التام من حيث المضمون لأن هذا البحث ذكر إضافات جديدة في هذا الصدد تتمثل في:

- **بيان نوع المصلحة المترتبة على الرقمنة.**
- **بيان رتبة هذه المصلحة في سلم المقاصد.**
- **النظر في المآل المترتب على الرقمنة.**

هذا بالنسبة للنقطة المشتركة أما نقاط التباين فكثيرة ولعل من أهمها التحدث عن أثر التحول الرقمي في الأقسام الشرعية.

٢- دور الرقمنة في تطوير عمل الأقسام الشرعية, د. مهند عبد المنعم الدّكاش.

وهي عبارة عن مقال مختصر في (١٤) صفحة يركز على تطوير الأقسام الشرعية من خلال الرقمنة من الناحية الفنية, فقد بين المقصود بالرقمنة ثم انطلق في باقي المقالة بالتحدث عن أهم تطبيقات التكنولوجيا التي يمكن أن توظف في الاقسام الشرعية للبنوك الإسلامية مثل الدردشة الآلية, وقد استفدت من هذه المقالة, واتفق مع الكاتب في هذه النقطة, لكن المقالة لم تولي الجانب الفقهي الشرعي ولا الجانب المقاصدي أي اهتمام بكل ركز على نقطة واحدة والتي جعلها عنوان البحث.

الفجوة البحثية:

والذي يميز هذا البحث هو التوسع في بيان وتوضيح العملية الرقابية والرقمنة ثم وزن التحول الرقمي بالميزان المقاصدي والوقوف على المصالح والمفاسد المترتبة عليها من حيث الحقيقية ومن حيث الرتبة ثم اقتراح نماذج من التقنيات الرقمية الخادمة للجهاز الشرعي.

المبحث الأول

الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك عصب الاقتصاد ومحركه الرئيس, فهي تتولى حفظ الأموال, وتداولها, وتنميتها واستثمارها بل أن الحكومات والمؤسسات الرسمية تعمل من خلا البنوك, فباتت المصارف الإسلامية أحد متطلبات العصر وضرورة اقتصادية لكل مجتمع مسلم يرفض الربا, أضف إل ذلك الدور الكبير الذي تؤديه المصارف الإسلامية من تيسير التبادل والمعاملات, وزيادة الإنتاج, وتعزيز رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية بما يرفع الحرج عن المسلمين.

وفي هذا المبحث نتعرف على البنوك الإسلامية ونبين أهميتها وخصائصا في المطلب الاول أما المطلب الثاني أذكر أهم ما يميز هذه البنوك ويعطيها الصبغة الإسلامية وهي الرقابة الشرعية وأوضح مكوناتها وواجباتها, ثم انتقل بعد ذلك الى شرح العملية الرقابية وكيف تتم في المطلب الثالث.

المطلب الأول

تعريف بالبنوك الإسلامية وأهميتها

وخصائصها والأسس الحاكمة لعملها

حتى نقف على حقيقة المصارف الإسلامية ونصورها تصورا صحيحا لا بد من تعريفها وذكر ما يميزها عن المصارف التقليدية (الربوية) ثم بيان أهميتها في الحياة اليومية, وما هي أهم الأسس التي ينبني عليها عمل هذه المصارف الإسلامية.

أولا: التعريف بالبنك الإسلامي والتقليدية:

وقبل تعريف مصطلح البنك الإسلامي لا بد أن نشير إلى معنى كلمة (بنك) (Bank) وهي مشتقة من الفرنسية (Banque) وتعني: صندوق متين لحفظ النفائس, ومشتقة من الإيطالية (Banca) وتعني: المنضدة أو الطاولة, حيث كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون في الأماكن العامة وأمامهم مقاعد خشبية يضعون عليها النقود, ويقابل كلمة (بنك) في اللغة العربية كلمة (المصرف) وسمي المصرف مصرفا؛ لأن عاملها في الغالب هو مبادلة الأثمان والنقود بعضها ببعض وهذه العملية تسمى صرف[1] واسم مكانها (المصرف)[2].

أما مصطلح البنوك الإسلامية فيعني: "المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقود على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها, وتعمل على استثمار الأموال بطريقة شرعية, وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة"[3].

وبالمقابل فإن البنوك التقليدية هي: "منشأة مالية غرضها الرئيسي تجميع المدخرات وتوظيفها أو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها هي ورأسمالها واستثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض كما يقوم البنك بعدة خدمات

[1] الصرف: بَيْعُ النَّقْدِ بِالنَّقْدِ مِنْ جِنْسِهِ وَغَيْرِهِ يُسَمَّى صَرْفًا. محمد بن أحمد الخطيب الشربيني, *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج* (بيروت: دار الكتب العلمية, ١٤١٥/١٩٩٤), ٣٦٩/٢.

[2] أحمد عبد العفو مصطفى العليات, *الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية* (نابلس: جامعة النجاح الوطنية, كلية الشريعة الإسلامية, رسالة ماجستير، ٢٠٠٦), ٨.

[3] وهبة الزحيلي, *المعاملات المالية المعاصرة* (دمشق: دار الفكر, ٢٠٠٢), ٥١٦؛ تخرين وليد – بوخرص أحمد أمين, "واقع وأفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف البلاد السعودي", *مجلة مالك بن نبي لمبحوث والدراسات* ١/٤ (٢٠٢٢/٦/٣٠), ١٥٧.

تتعلق بالنقود أو ما يماثلها"[٤]. ومن خلال الفقرات القادمة يتضح الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية بشكل أكبر.

ثانيا: أهمية المصارف الإسلامية:

تعود أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى ما يلي[٥]:

- **تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيدا عن استخدام أسعار الفائدة.**
- **تطبيق الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.**
- **تنمية الإقتصاد الوطني والعالمي ودعمه على أسس شرعية.**
- **المساهمة في حل مشاكل اجتماعية مثل الفقر والبطالة.**

ثالثا: خصائص المصارف الإسلامية:

تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص تميزها عن البنوك التقليدية وأهمها[٦]:

- **تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.**
- **النشاط الاجتماعي والثقافي ومراعاة القيم والأخلاق الإسلامية السامية.**
- **وجود الرقابة الشرعية التي تحافظ على سير أعمال المصرف الإسلامي بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة.**
- **تقديم خدمات خاصة مثل القرض الحسن والزكاة والتي لا تجدها في غير البنك الإسلامي.**
- **الاعتماد على المشاريع الحقيقية والمشاركة في الربح والخسارة وليس على سلعية النقود.**

رابعا: الأسس الحاكمة لعملها:

[٤] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي, *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية* (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث الإسلامية ١٤٢٥/ ٢٠٠٤), ٧٥.

[٥] انظر: العليات, *الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية*, ٢٥؛ نابتي مباركة, *العوامل المؤثرة في رضا العملاء عن خدمات المصارف الإسلامية لدى زبائن بنك بركة – بسكرة–* (بسكرة: جامعة محمد خيضر, **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, رسالة ماجستير,** ٢٠١٩) ٨؛ الزحيلي, *المعاملات المالية المعاصرة*, ٥٢٠.

[٦] انظر: شهاب أحمد سعيد العزيزي, *إدارة البنوك الإسلامية* (الأردن: دار النفائس, ٢٠١٢), ١٩؛ وليد – أمين, "واقع وأفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية", ١٥٨؛ العليات, *الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية*, ١٦؛ الزحيلي, *المعاملات المالية المعاصرة*, ٥١٨.

تقوم المصارف الإسلامية على مجموعة من المبادئ والأسس الحاكمة لعملها ولعل من أهمها[٧]:

- **المنهج الإسلامي هو أساس التعامل.**
- **النقود وسيلة للتعامل والعمل ضرورة لتحقيق التنمية.**
- **اعتماد العمل مصدرا للكسب بدلا من اعتبار المال مصدرا وحيدا للكسب.**
- **تحقيق التكافل الاجتماعي.**

المطلب الثاني

المقصود بالرقابة الشرعية وأهميتها

ومكوناتها وأنواعها وواجباتها

إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية, وهذا الأمر متوقف على وجود الرقابة الشرعية, فوجود هذه الرقابة هي ضرورة حيوية لقيام البنوك الإسلامية, فما المقصود بالرقابة الشرعية وكيف تتم؟!.

أولا: المقصود بالرقابة الشرعية:

مطلح "الرقابة الشرعية" مكون من كلمتين الأولى: الرقابة: وتطلق في اللغة يدل على انتصاب لمراعاة شيء, والحفظ والحراسة , والإشراف والعلو[٨], والثانية: الشرعية والمقصود هنا الشريعة الإسلامية وهي: ما شرع الله لعباده من الدين[٩].

أما مصطلح الرقابة الشرعية فقد عرف بتعريفات كثيرة من أكثرها اختصارا ووضوحا هو: "التحقق من مدى مطابقة أنشطة المصرف الإسلامي للشريعة الإسلامية"[١٠]. وأكثر التعاريف لا تخرج عن مثل هذا المعنى وهو التركيز على جانب ضبط والتحقق من شرعية الأعمال المصرفية لدى البنك الإسلامي, وهذا هو لب عملية الرقابة بالمفهوم الفني لكن الرقابة الشرعية أخذت على عاتقها تقديم الحلول والبدائل عن المعاملات المحرمة بل وتقديم منتجات

[٧] انظر: الزحيلي, *المعاملات المالية المعاصرة*, ٥٢٧؛ المغربي, *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*, ٩٣؛ مباركة, *العوامل المؤثرة في رضا العملاء عن خدمات المصارف الإسلامية*, ٧.

[٨] أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي, *معجم مقاييس اللغة*, تحقيق: **عبد السلام محمد هارون** (بيروت: دار الفكر, ١٣٩٩/١٩٧٩), "رقب", ٤٢٧/٢؛ محمد بن مكرم بن على, *لسان العرب* (بيروت: دار صادر, ١٤١٤), "رقب", ٤٢٤/١.

[٩] محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي, *الجامع لأحكام القرآن*, **تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش** (القاهرة: دار الكتب المصرية, ١٣٨٤/١٩٦٤), ٢١١/٦.

[١٠] العليات, *الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية* ٤٧؛ انظر: حمزة عبد الكريم محمد حماد, *الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية* (الأردن: الجامعة الأردنية, كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير, ٢٠٠٤م), ١٢.

جديدة تتميز بها البنوك الإسلامية فباتت جهاز حيوي أصيل يحافظ على سير العمل ويساهم في تطويره لذلك يمكن أن نقول في تعريفه: هو نظام شامل يقي المصارف من مخالفة الشريعة الإسلامية, ويقدم الحلول والبدائل والمنتجات المشروعة.

والجهة الرسمية التي تأخذ على عاتقها هذه المهمة هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات, وليس مقيدا بعدد محدد من الأعضاء, وقد يضم مستشارين متخصصين في المؤسسات المالية الإسلامية[١١]. ولهذا الجهاز مسميات كثيرة : هيئة الرقابة الشرعية– هيئة الفتوى والمتابعة الشرعية – الهيئة الشرعية – المجلس الشرعي – الجهاز الشرعي – اللجنة الدينية ...[١٢].

ثانيا: الفرق بين الرقابة الشرعية وبين المراجعة القانونية والمحاسبية والتدقيق :

تختلف الرقابة الشرعية عن المراجعة القانونية والمحاسبية والتدقيق للمصرف الإسلامي في أن نطاقها أوسع وأشمل لأنها تراقب كافة مجالات المعاملات في المؤسسات من حيث نظامها أو عملياتها أو منتجاتها أو مكاسبها طوال مدة إنشائها. أما المراجعة القانونية والمحاسبية تتناول جزءاً أو قطاعاً خاصاً فقط في المصرف مثل الإطار أو الأثر القانوني أو القوائم المالية المتعلقة بالمصرف وفي مجالها المخصص فقط.

والتدقيق للمصرف لا يكون إلا بعد نهاية الأعمال, أما الرقابة الشرعية تكون من بداية إنشاء المؤسسة المالية الإسلامية إلى نهايتها[١٣].

ثالثا: مكونات جهاز الرقابة الشرعية:

على الرغم من أهمية جهاز الرقابة الشرعية, إلا أن هناك تباينا في شكل هذا الجهاز وعدد أعضائه من مؤسسة إلى أخرى, فبعض المصارف الإسلامية تقوم بتشكيل هيئة للرقابة الشرعية والفتوى, وبعضهم يكتفي بتعيين مستشار شرعي, وحتى يكون جهاز الرقابة الشرعية فعّالا لا بد من أن يتكون من ثلاث أقسام:

١. الهيئة العليا للرقابة الشرعية: وتكون على مستوى المصارف الإسلامية كافة إما في البلد الواحد أو على مستوى العالم الإسلامي, وتضم ممثلي الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية.

٢. هيئة الفتوى: تتولى الناحية النظرية, من حيث إيجاد الحلول للمعاملات المحرمة وتصحيحها إذا أمن أو اقتراح البدائل الشرعية, والمساهمة في تقديم منتجات مشروعة.

[١١] انظر: محمد أكرم لال الدين, "دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها وشروطها وطريقة عملها", *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* ١٩ (١٤٣٤/٢٠١٣), ٣٠٠.

[١٢] العليات, *الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية*, ٥٤.

[١٣] لال الدين, "دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية", ٣٠١.

٣. هيئة المتابعة الشرعية: تقوم بالناحية العملية, أي التأكد من التزام إدارة المصرف والعاملين فيه بالضوابط الشرعية, والتقيد بتوجيهات هيئة الفتوى والفتاوى الصادرة عنها, وتكون هيئة المتابعة الشرعية تابعة لهيئة الفتوى[١٤].

رابعا: واجبات جهاز الرقابة الشرعية:

لقد كان الدور الأساسي لهيئة الرقابة الشرعية في البداية هو مناقشة المسائل الشرعية وإصدار الفتاوى والإشارة إلى عنصر الحلال أو الحرام في المعاملات المصرفية والمالية. ولكن الآن, أصبح دورها على نطاق أوسع من ذي قبل, ويمكن أن نجمل هذه المهام فيما يلي[١٥]:

١- التأكد من التزام المصرف الإسلامي بالشريعة الإسلامية في كافة معاملاته.

٢- التأكد من أن القرارات الصادرة عن الهيئة مفهومة من قبل العاملين ومنفذة.

٣- فحص وتدقيق الوثائق المتعلقة بالمنتجات والمعاملات .

٤- تطوير منتجات المصرف باستخدام المبادئ الشرعية.

٥- ابداء الرأي حول القضايا والمسائل التي تحتاج إلى فتوى شرعية.

٦- استقبال الأسئلة والاستفسارات الواردة من العاملين ومن المتعاملين مع البنك.

المطلب الثالث

العملية الرقابية مجالاتها ومراحلها

وما يتوقف عليه نجاحها

لضمان الوصول إلى أفضل الصيغ الشرعية للمعاملات المصرفية, وحسن التطبيق لفقه المعاملات الإسلامي, لا بد من التأكد من سلامة العملية الرقابية, وأنها تسير وفق نظام ومراحل وتقوم على أسس صحيحة, وهذا ما سيتم بيانه في هذا الفصل من خلال ذكر مجالات عمل الجهاز الرقابي, والمراحل التي تمر بها العملية الرقابية, وما تتوقف عليه العملية الرقابية.

أولا: مجالات عمل الجهاز الرقابي:

[١٤] انظر: حماد, *الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية*, ١٥؛العليات, *الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية*, ٧١.

[١٥] انظر: بن زيطة محمد الأمين, *دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة ميدانية بفرع مصرف السلام أدرار ورقلة* (أدرار: جامعة أحمد دراية, كلية العلوم الاقتصادية, رسالة ماجستير, ٢٠١٩), ٧؛ العزيزي, *إدارة البنوك الإسلامية*, ١١١.

يعتبر عمل الرقابة الشرعية شاملا لكافة أنشطة المصرف, ويمكن أن نحدد المجالات الرئيسة لعمل الجهاز الرقابي:

- **المجالات التعليمة: وتتلخص في الفتوى في المسائل والقضايا المستجدة , وابداء الرأي الشرعي في الأنشطة البنكية, والرد على الأسئلة, والتوعية ونشر الثقافة الإسلامية وإقامة الندوات والمحاضرات لأجل ذلك, ونشر أعمال الرقابة الشرعية.**
- **المجالات التنفيذية: إصدار الفتاوى الشرعية, ومراجعة عمليات البنك بالتفصيل, والتدقيق الشرعي للأعمال البنك, وتصحيح المعاملات وايجاد الحلو والبدائل الشرعية للمعاملات المحرمة, وضع القواعد اللازمة للتعامل مع البنوك غير الإسلامية[١٦].**

ثانيا: المراحل التي تمر بها العملية الرقابية:

لا بد أن تمر العملية الرقابية بثلاثة مراحل رئيسة لتكون عملية شاملة ومثمرة[١٧]:

- **الرقابة الشرعية السابقة: وتتمثل في مراعاة الجوانب الشرعية في التأسيس والنظام الأساسي واللوائح التنظيمية, وصياغة العقود الشرعية, وتحديد المعايير الشرعية للمعاملات المختلفة, وكتابة دليل شرعي.**
- **الرقابة الشرعية المتزامنة: وتتمثل في إبداء الرأي الشرعي في المسائل المعروضة, وتقديم المشورى, وسرعة التحقق من الشكاوى, وتقييم الأخطاء الحاصلة أثناء التنفيذ, ومتابعة سير العمل في الواقع.**
- **الرقابة الشرعية اللاحقة: وتلخص في مراجعة ملفات العمليات المصرفية, وتقييم الأعمال والسعي لتحسينها وتطويرها.**

ثالثا: ما يتوقف عليه نجاح العملية الرقابية[١٨]:

حتى تكلل العملية الرقابية بالنجاح, ولا تبقى مجرد فتاوى وقرارات على الورق, لا بد من تحقيق أمرين أساسين لا يمكن الاستغناء عنهم:

الأول: إلزامية قرارات وفتاوى الهيئة الشرعية:

كما هو واضح من كلمة الرقابة, فهي مختلفة عن النصح والاستشارة, فقرارات هيئة الرقابة الشرعية ينبغي أن تكون ملزمة, لأنها لا تمارس دور استشاري فحسب, وتوضيح الفتاوى والرد على الأسئلة وتقديم النصيحة بل إن الرقابة تتضمن الإرشاد والإشراف والتدقيق والتصحيح من بداية المعاملات إلى نهايتها ومن أول إنشاء المنتجات إلى يوم إصدارها ومراجعة وتدقيق عمل المصرف حتى بعد انتهائه.

[١٦] انظر: حماد, *الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية*, ٤٢؛ العزيزي, , *إدارة البنوك الإسلامية*, ١٠٥.
[١٧] انظر: المغربي, *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*, ٣٥٦؛ حماد, *الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية*, ٥٠.
[١٨] لال الدين, "دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية", ٣٠٣.

الثاني: الاستقلالية والموضوعية:

تضفي الهيئة الشرعية الصبغة الإسلامية على المصرف, وبالتالي هي الأساس الذي يبني عليه المتعاملون مع البنك ثقتهم, واي شك في استقلالية وموضوعية الجهاز الرقابي يعني خسارة ثقة المتعاملين مع البنك, وزوال الصبغة الشرعية عنها, واستقلال الهيئة يمكن تقسيمه إلى:

- **الاستقلال الفكري: حتى يتمكن أعضاء الهيئة من إصدار قراراتهم بموضوعية وحرية وبما يرضي الله عز وجل, فمن الضروري ألا تخضع الهيئة بل ولا تتأثر بأي نوع من أنواع التأثير والتوجيه المباشر وغير المباشر الذي قد يؤثر على قراراتهم, لذلك ينبغي ألا يكون أعضاء الهيئة من المساهمين وأصحاب منصب عالية في إدارة البنك بل يكونوا مستقلين وليسوا مستفيدين.**
- **الاستقلال التنظيمي: وهو يتعلق بموقع الهيئة في الهيكل التنظيمي في المصرف, فموقعها في الهيكل التنظيمي بشكل عام إما التبعية لمجلس الإدارة أو لمدير المصرف أو الجمعية العمومية. والأقرب إلى تحقيق الاستقلالية التنظيمية أن يكون الجهاز الرقابي تابع للجمعية العمومية من بين هذه الجهات, والتبعية هذه قد تكون على أساس سلطة التعيين والعزل وألا تكون هذه السلطة للإدارة على الهيئة الشرعية. والأكمل هو ما دعا إليه الشيخ علي القره داغي الأمين العام لاتحاد العلماء المسلمين بضرورة إنشاء هيئة مركزية للرقابة الشرعية, مضيفا "طالبنا البنك المركزي أن تكون له هيئة مركزية تتكون من أعضاء الهيئات الشرعية المختلفة تحت إشرافه وهذا يكون بمثابة الحماية لأعضاء هيئات الرقابة الشرعية, فاليوم في بعض الدول ليس هناك أية حماية لأعضاء الهيئات".**

المبحث الثاني

التحول الرقمي في البنوك الإسلامية

أصبحت التكنولوجيا من أساسيات الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها, وباتت تلعب دورا هاما في مجال المعاملات المالية والمصرفية خاصة في ظل ما يعرف بالاقتصاد الرقمي, وأصبح اعتماد التقنيات الرقمية والاندماج في الاقتصاد الرقمي واقعا لا مفر منه للمصارف والمؤسسات المالية, لتواكب التقدم العلمي واحتياجات العصر.

وهذا المبحث يسلط الضوء على ما بات يعرف بالتحول الرقمي ويبين أهميته في المطلب الأول, وفي المطلب الثاني يكون الحديث حول أبعاد هذا التحول وآلياته وعوامل نجاحه, لنختتم بما يعرف بالبنوك الإسلامية الرقمية في المطلب الأخير.

المطلب الأول

المقصود بالتحول الرقمي وأهميته ودوافعه

تسعى البنوك إلى تحقيق نطاق أكبر والوصول إلى أسواق جديدة, وتقديم أفضل وأسرع الخدمات لتلبية رغبات العملاء, وهذا متوقف على تطوير الوسائل وتسخير التكنولوجيا في المعاملات المصرفية, وهذا ما يعبر عنه بالتحول الرقمي, فما هو حقيقة هذا المصطلح؟ وما الدوافع التي تجعله أمرا حاجيا لا يستغنى عنه؟ هذا ما سيتم تناوله خلال هذا المطلب.

أولا: المقصود بالتحول الرقمي:

يقصد بالتحوّل الرقمي استخدام التقنيات الرقمية, والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة مثل الهاتف المحمول, والذكاء الاصطناعي, والأنترنيت ..إلخ, لتطوير الخدمات المؤسسية, ولتحسين تجربة العملاء, ورفع الكفاءة, وتبسيط العمليات أو إنشاء نماذج جديدة مع تخفيض التكاليف فهو إذن التحول من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الحديثة[١٩]. إذاً يمكن أن نعرفه بأنه عملية تسخير التكنولوجيا في تطوير المنشآت.

ثانيا: أهمية التحول الرقمي:

يمكننا أن نجمل أهمية الرقمنة في النقاط التالية:

١- السهولة والسرعة للوصول إلى المعرفة والمعلومات والانتشار.

٢- تخفيض تكاليف إجراء المعاملات.

٣- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

٤- زيادة جودة وكفاءة سير العمل, وتسريع طريقة العمل اليومية ورفع مستوى الإنجاز .

٥- توسيع سوق العمل والوصول إلى شرائح أوسع من المستفيدين[٢٠].

ثالثا: دوافعه وضرورته بالنسبة للبنوك الإسلامية[٢١]

[١٩] انظر: مها خليل شحادة، "التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية – دراسة في المصالح والمفاسد"، *مجلة بيت المشورة* ١٧ (أبريل ٢٠٢٢) ٣٤؛ مهند عبد المنعم الدّكاش, *دور الرقمنة في تطوير عمل الأقسام الشرعية*، (pdf: مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية, ٢٠٢١/٠٥/٢٦)، ٣.

[٢٠] انظر: فلياشي سامية, "التحول الرقمي لقطاع التمويل الاسلامي في ظل جائحة كورونا الواقع والتحديات: مصرف السلام كنموذج", *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية* ١٠/ ٢ (٢٠٢٢), ١٣٩؛ وليد – أمين, "واقع وأفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية", ١٥٦.

[٢١] وليد – أمين, "واقع وأفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية", ١٥٤.

الرقمنة هي الطريق الحتمي الذي ينبغي أن تسلكه البنوك الإسلامية, لكي تكون بديلا حقيقيا عن البنوك الربوية, وتستفيد من المزايا والخصائص التي ينطوي عليها التحول الرقمي, ولعل من أبر هذه الدوافع هو تخفيض النفقات التي تتحملها البنوك الإسلامية في أداء الخدمات وانشاء الفروع في مناطق جديدة, فعلى سبيل المثال تكلفة تصميم موقع إلكتروني للبنك عبر الإنترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع حقيقي لما يحتاجه من مكان (مبنى) وأجهزة وموظفين...إلخ, واستخدام التكنولوجيا له دور كبير في التسويق والوصول إلى العملاء أضف إلى مواكبة الاقتصاد الرقمي, ووصول البنوك التقليدية إلى سوق عمل البنوك الإسلامية وعملائه, مما يشكل تحديا حقيقيا للمصارف الإسلامية.

ومع ظهور فيروس كورونا المستجد وفرض حالة الطوارئ, برزت أهمية الرقمنة لضمان استمرارية المؤسسات المالية الإسلامية, ومن جهة أخرى كان له دور كبير في تسريع عملية الرقمنة, واختزال سنوات من عمر ومراحل هذا التحول, كل هذه الأمور تحتم على المؤسسات المالية الإسلامية مواكبة التطور والاستفادة من مزايا وخصائص التحول الرقمي[٢٢].

المطلب الثاني

أبعاد التحول الرقمي وآلياته وعوامل نجاحه

في هذا المطلب نلج إلى مضمون عملية التحول الرقمي, والجوانب التي تشملها هذه العملية, ونقف على آليات الوصول إلى تحقيق التحول, ثم نبين أهم العوامل التي ينبغي أن تراعى حتى تنجح عملية التحول الرقمي.

أولا: أبعاد التحول الرقمي

إن إعادة تشكيل الأعمال المصرفية وفق النموذج الرقمي, يعتبر إحداث تغيير نوعي في المؤسسات المالية, وهذا التغير سيشمل الأبعاد الآتية:

أولا: التقنيات: ويعتبر هذا البعد الأساس والأعمدة في عملية التحول الرقمي, من حيث تسخير التكنولوجيا لتطوير الخدمات المصرفية وصولاً إلى تحقيق التنافسية العالمية.

ثانيا: استراتيجية التحوّل الرقمي: لا يتم التحول الرقمي الفعال من خلال الاستخدام المكثف للتقنيات, فالتحوّل الرقمي دون استراتيجية يؤدي إلى التركيز على التكنولوجيا بدلاً من العميل. فهدف الاستراتيجية الرقمية للمنظمة هو: تحسين تجربة العملاء, وزيادة الكفاءة, وتحسين الابتكار, وتحسين عملية صنع القرار, وتحويل الأعمال.

[٢٢] سامية, التحول الرقمي لقطاع التمويل الاسلامي", ١٤٠؛ وليد – أمين, "واقع وأفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية", ١٥٤.

ثالثا: العمليات والخدمات: من خلال استبدال الخدمات والأعمال المصرفية التقليدية بالرقمية, واضمحلال الممارسات التقليدية لصالح النماذج الرقمية والابتكارية.

رابعا: العملاء: وهذا البعد هو الأهم, حيث يجب أن يكون النظام الرقمي مسخرا للمستفيدين, ويحسن نوعية حياة المواطن والمجتمع المدني, بما في ذلك الفئات الأقل اقتدارا, من خلال العمل على اكتسابهم المهارات الرقمية الأساسية سيؤدي إلى تمكين الجميع من اغتنام الفرص والاستفادة من الخدمات الرقمية[٢٣].

ثانيا: آليات ومتطلبات التحول الرقمي[٢٤]

ويتطلب الوصول إلى التحول الرقمي اعتماد آليات محدد تضمن سير هذا التحول لتحقيق النتائج المرجوة منه ويمكن تلخيص هذه الآليات والمتطلبات بالآتي:

– الاعتماد على فريق من الخبراء في مجال التحول الرقمي.

– البدء التدريجي والمتوازن في برنامج التحول الرقمي.

– وجود إستراتيجية واضحة ترتب الأولويات وتحدد الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها .

– تجميع كافة أنشطة المنظمة في نظام متكامل.

– تمكين الثقافة الرقمية لدى المستفيدين وتشجيعهم للاستفادة من مزايا التحول الرقمي, وتوفير التدريب المناسب إذا تطلب الأمر.

– تطوير الأداء وأساليب العمل لتتكيف مع التحول.

ثالثا: عوامل نجاحه[٢٥]

حتى تنجح عملية التحول الرقمي ينبغي أن تتوافر مجموعة من العوامل أكتفي بذكر أهمها:

*** تنمية الكفاءات والقدرات الموارد البشرية داخل المؤسسات وتطويرها.**

*** تجهيز خطة تسويقية تستعين بمختلف أدوات الاتصال ووسائل التواصل لنشر إيجابيات التحول التي تهم الجمهور.**

[٢٣] انظر: وليد – أمين, "واقع وأفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية", ١٥٥؛ شحادة، "التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية", ٣٩.

[٢٤] انظر: بسمه محرم الحداد – محمود محمد إبراهيم، "منشآت الأعمال والتحول الرقمي", *المجلة المصرية للمعلومات* ٢١ (٢٠١٨) ٢٧؛ محمد أحمد الجيزاوي، "منظومة الزكاة وحلول الإدارة الرقمية: نموذج مقترح"، ***مجلة بحوث* ٢٧ (تشرين الأول ٢٠١٩), ١٣.**

[٢٥] انظر: الحداد – إبراهيم، "منشآت الأعمال والتحول الرقمي", ٢٦.

* قياس ردود الأفعال الجمهور والمستخدمين وبشكل دوري ومستمر.

* ضمان الأمن السيبراني.

المطلب الثالث

البنوك الرقمية

تعتبر البنوك الرقمية إحدى تطبيقات ونتائج التحول الرقمي في النظام المصرفي, والذي يكفل للبنوك إدارة عملياتها وخدماتها المصرفية بشكل غير مباشر, بل عن بُعد من خلال التطبيقات الرقمية, وهذا المطلب يتولى بيان أنواع هذه البنوك وأهم التحديات التي تواجهها.

أولا: أنواع البنوك الرقمية

أفرز التحول الرقمي أشكال ونماذج مختلفة من الخدمات الإلكترونية, فبدأ بشكل متدرج من خلال الاقتصار على خدمات معدودة ثم ازدار الأمر وصولا إلى البنوك الرقمية كاملة, فيمكن تقسيم البنوك الرقمية من خلال هذا الاعتبار إلى ثلاثة أنواع:

١ – البنوك ذات الخدمات الإلكترونية: وتمثل الانطلاقة الأولى للتحول الرقمي حيث كانت البداية في منتصف السبعينات في الغرب عندما دخلت أجهزة السحب الآلي (ATM) الخدمة, وكانت حينها ثورة تكنولوجية ثم تبع ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في التسعينيات, والتي اقتصرت على محركات البحث وخدمة التصفح للعملاء, مع إمكانية دفع الرسوم إلكترونياً.

٢ – البنوك الرقمية الجزئية: وفي هذه المرحلة توسع استخدام الخدمات المصرفية الرقمية, وظهر وسائل رقمية حديثة مثل الهاتف النقال من خلال المحافظ الرقمية أو تطبيقات البنوك.

٣ – البنوك الرقمية الكاملة: وهي ما يمكن أن يطلق عليها البنوك الافتراضية, وهو يمثل نموذجاً رقمياً شاملاً, بحيث يتكون بنك رقمي كامل دون الحاجة لوجود مقر أو كيان مادي[٢٦].

ثانيا: التحديات التي تواجه سير الرقمنة

إن الاستخدام الذكي للتقنية يشكل اليوم تحدياً للمؤسسات المالية فهي من أهم العوامل التي تحدد مستقبلها ونجاحها, بل يعتبر من عوامل البقاء والاستمرار للمؤسسات, ولا يخفى كيف اضمحلت شركة عملاقة مثل «كوداك

[٢٦] انظر: عبد الله خالد العبد المنعم – زايد نواف الدويري، "البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية (تجربة دولة الكويت)"، *مجلة بيت المشورة* ١٩ (إبريل ٢٠٢٣), ١٧٨.

» لأنها أخفقت في مواكبة التحول الرقمي, فلا بد من الوقوف على أهم العقبات التي تعترض سير التحول الرقمي وهي:

* ترتيب الأولويات: قد تتجاهل بعض المؤسسات قضية التحول الرقمي كأولوية, وبالتالي تكون الميزانيات المرصودة لهذه البرامج ضئيلة.

* نقص الكفاءات والقدرات داخل المؤسسة التجارية القادرة على قيادة برامج التحول الرقمي.

* الامن السيبراني والهجمات الالكترونية هو التحدي الأكثر وضوحا.

* ضعف ثقافة ومفهوم التحول الرقمي لدى الجمهور[٢٧].

ثالثا: التجارب والنماذج الرقمية للبنوك الإسلامية

يرى كثير من المراقبين والباحثين أن المؤسسات المالية الإسلامية تأخرت شيئا ما في مواكبة الرقمنة, لكن الواقع يشهد بالنجاح النوعي الذي حققته بعض البنوك الإسلامية في هذا الصدد, حيث خطت بعض البنوك الإسلامية خطوات استراتيجية في هذا المجال, وأظهرت للوجود نماذج من البنوك الإسلامية الرقمية, وبعضها نضج ووصل إلى مرحلة الرقمنة الكاملة ومن أشهر الأمثلة المعاصرة بيت التمويل الكويتي وبنك بوبيان وبنك وربة وغيرها الكثير, واكتفي في هذا الصدد بذكر نموذج واحد يعتبر من نماذج الإسلامية الرقمية الكاملة وهو:

تجربة بنك بوبيان: الذي تأسس في ٢٠٠٤م ومن ضمن إسهاماته في المصرفية الرقمية؛ نموذج (Nomo Bank) والذي يعد مصرفاً رقمياً كاملاً, يمكن العملاء من سهولة فتح الحساب المصرفي ببضع نقرات على الهاتف الذكي, دون أية رسوم أو حد أدنى لرصيد الحساب علاوة على سهولة إتمام عمليات التحويلات المصرفية والادخار, ناهيك عن خاصية التعرف على الوجه وغيرها من الخدمات المصرفية الرقمية[٢٨].

المبحث الثالث

أثر الرقمنة على الرقابة الشرعية

ليست الرقابة الشرعية بمنأى من التحول الرقمي, بل لا يمكن للجهاز الرقابي إهمال التكنولوجيا في إتمام مهامه والقيام بأعماله, فالاستخدام الصحيح للتكنولوجية الرقمية يؤدي إلى السرعة في إتمام العمل وتوفير الكثير من الجهود والتكلفة, لكن قبل الوقوف على أثر الرقمنة على الجهاز الشرعي, لا بد من أن نزين الرقمنة بالميزان

[٢٧] انظر: الحداد – إبراهيم، "منشآت الأعمال والتحول الرقمي"، ٢٦؛ وليد – أمين, "واقع وأفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية", ١٥٦.

[٢٨] العبد المنعم – الدويري, "البنوك الإسلامية الرقمية", ١٩١.

الفقهي المقاصدي, ونعرف مدى ملاءمة التحول الرقمي لأسس ومقاصد الاقتصاد الإسلامي, ثم نختم بالتحول الرقمي في الأقسام الشرعية.

المطلب الأول

التحول الرقمي في ميزان الفقه الإسلامي

تعدّ الرقمنة من القضايا المعاصرة في الصيرفة الإسلامية, وليس الأمر فيها متعلقا بالمضمون غالبا لكن الجديد في الأمر هو في طريقة تنفيذ المعاملات ووسيلة التنفيذ, ويكون ذلك بإدخال التكنولوجيا والابتكارات المالية الرقمية, فالمسألة مرتبطة بالهندسة المالية, والتكنولوجيا المالية, والتطورات التقنية, فكيف يكون التحول الرقمي من المنظور الإسلامي؟

أولا: التحول الرقمي في ميزان الفقه

تعتبر الرقمنة من باب الوسائل والوسيلة تأخذ حكم الأصل كما هو مقرر في القاعدة الفقهية "الوسائل لها حكم المقاصد"[٢٩] فوسيلة الشيء تأخذ حكمه, فإذا كان المقصد ممنوعا فإن الوسيلة تكون ممنوعة, وإذا كانت المعاملة بالأصل مباحة – فسواء نفذت بالطرق التقليدية أم بالتكنولوجيا الحديثة فلن يختلف الحكم, ولك لا نجد دراسات شرعية تختص بذكر حكم التحول الرقمي.

والذي يعنينا في هذا الصدد هو النظر في المصالح والمفاسد المترتبة على الرقمنة لما لها من الأثر والاعتبار في الميزان الفقهي.

ثانيا: المصالح والمفاسد المترتبة على الرقمنة في الصيرفة الإسلامية

تقرر عند علماء المقاصد أنه لا تتمحّض المصلحة أو المفسدة وأنه أمر إذا وجد فنادر, وإنما مهمة الفقيه الموازنة بين المصلحة والمفسدة المترتبة على الفعل, والقدرة على ترجيح أحد الطرفين على الآخر حتى ينسِب الفعل ويصفه بالمصلحة او المفسدة, وفي هذا الصدد يقول الإمام الشاطبي: " فَالْمَصَالِحُ وَالْمَفَاسِدُ الرَّاجِعَةُ إِلَى الدُّنْيَا إِنَّمَا تُفْهَمُ عَلَى مُقْتَضَى مَا غَلَبَ... فَإِنْ رَجَحَتِ الْمَصْلَحَةُ, فَمَطْلُوبٌ, وَيُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ مَصْلَحَةٌ, وَإِذَا غَلَبَتْ جِهَةُ الْمَفْسَدَةِ, فَمَهْرُوبٌ عَنْهُ, وَيُقَالُ: إِنَّهُ مَفْسَدَةٌ".

٥. المصلحة من رقمنة البنوك الإسلامية ورتبتها:

من خلال النظر في المصلحة المترتبة على الرقمنة في المصارف الإسلامية, يتبين أنها تندرج ضمن المصالح المرسلة, والتي لم يرد في شأنها دليل خاص بالمنع أو الإباحة, وهذه المصلحة تتمثل في المزايا والفوائد التي تترتب على هذا التحول, فهي تزيد من الكفاءة وتخفض التكاليف, وتيسر شؤون المسلمين ورواج الأموال, ولا شك أنه هذه الأمور

[٢٩] محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو, *موسوعة القواعد الفقهية*، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٣), ٢١٨/٩.

من المقاصد الشرعية التي تحثنا الشريعة على إيجادها, فهو يحقق أولا مصالح البنك الإسلامي من خلال توفير التكاليف وزيادة الكفاءة والقدرة على مواكبة التقدم العلمي ومنافسة البنوك الربوية, وثانيا يحقق مصالح العملاء وتيسر شؤون حياتهم, ولا شك في أن التيسير ورفع الحرج من المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية.

والإضافة المهمة في هذا المجال هو بيان قوة هذه المصلحة وإلحاقها برتبتها, فهل هي من المصالح الضرورية أم الحاجية أم التحسينية, ولعل أهم معيار في ذلك هو النظر في الأثر المترتب على فقد هذه المصلحة, لذلك نجد العلماء المقاصديين في تعريفهم لرتب المصالح يتوخون الأثر المترتب على ضياع وانعدام المصلحة وبالتالي ينسبونها إلى رتبها, وبتطبيق هذا المعيار على القضية التي بين أيدينا نجد أن ترك التحول الرقمي في مجال الصيرفة الإسلامية لا يؤدي إلى اختلال نظام الحياة وبالتالي ليست هي مصلحة ضرورية إذ يمكن الاستغناء عنها لكن هذا سيؤدي إلى وقوع الناس في حرج وضيق شديد, وبالتالي فالمصلحة المتوخاة من الرقمنة هي مصلحة حاجية, وضياعها سيؤدي إلى فقدان البديل الإسلامي للبنوك الرقمية, واضمحلال البنوك الإسلامية وبالتالي انتشار الربوية, ووقوع العملاء في مشقة شديدة من فقد البديل الشرعي ابتداء والمشقة في اجراء المعاملات انتهاء مثل ذهاب لموقع المصرف والانتظار في قاعات الانتظار إلى أن يأتي دوره والغياب عن أسرته ووظيفته, بسبب التقيد بموعد محدد لدوام الموظف ودوام البنك. فضلاً عن تكلفة التنقّل والازدحام, وضياع الأوقات, ولا شك أن هذه المصلحة أعلى من أن تكون مصلحة حسينية.

فإذا تبين لنا أن المصلحة المترتبة على الرقمنة مصلحة حاجية, فإنه من المهم معرفة وتحديد نوع المصلحة الحاجية, فكما هو معلوم أن المصالحة الحاجية لها رتبة عالية والمشهورة بـ "الحاجة العامة" والتي تصل إلى رتبة الضرورة الخاصة, كما قرره الإمام الجويني –رحمه الله– وصاغه في القاعدة الفقهية الذهبية "الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة"[٣٠] ثم تبعه العلماء من بعده, ولإلحاق المصلحة بهذه الرتبة لا بد من النظر في عمومها وشمولها لأفراد الأمة, ولا شك أن الرقمنة في المؤسسات المالية الإسلامية ليست مصلحة خاصة بفرد من الأفراد ولا حتى مجتمع أو دولة من الدول الإسلامية, بل هي مصلحة عامة تشمل جميع البلدان, وتنعكس آثارها على شرائح الأمة المختلفة, وبالتالي نخلص إلى القول بان المصلحة المتوخاة من الرقمنة في الصيرفة الإسلامية هي من رتبة الحاجة العامة.

٦. المفسدة المترتبة على التحول الرقمي وكيفية التغلب عليها:

سبق الإشارة إلى المخاطر والعقبات التي تعترض عملية التحول الرقمي, ولعل أبرز المعوقات والمخاطر التي تعتري هذه العملية والتي تمثل المفاسد التي ينبغي تجنبها هي قضية أمن المعلومات وتحديدًا خطر الهجمات السيبرانية والجرائم الإلكترونية, أما ما يذكره بعض الباحثين من أن المفسدة هي انتشار البطالة, بسبب الاستغناء عن الأيدي العاملة, فإن هذه مفسدة موهومة, بل الواقع أن التحول الرقمي يؤدي إلى زيادة اليد العاملة في أكثر الأحيان

[٣٠] عبد الملك بن عبد الله الجويني أبو المعالي، *نهاية المطلب في دراية المذهب*، تحقيق: **عبد العظيم محمود الدّيب** (بيروت: دار المنهاج ، ٢٠٠٧), ٦٧/٨.

فمثلا تركيب صراف آلي يحتاج إلى ورشات صيانة ونقل ومتابعة وموظفي أمن لنقل الأموال من وإلى الصراف وغير ذلك من المهام التي ترتبت على إدخال التكنولوجية في هذا الجانب المحدود, وحتى لو سلمنا بهذا الادعاء لتعطلت كثير من شؤون الحياء ولما حصل التقدم والتطور ولبقي الناس في تخلف في الوسائل التي لا تستطيع أن تستوعب النمو السكاني الكبير, وبالتالي نستطيع أن نقول إن هذه المفسدة موهومة لا يلتفت إليها, وحتى لو اعتبرناها حقيقة فهي مرجوحة لأنها مفسدة خاصة ومفسدة ترك التقدم العلمي والرقمنة مفسدة عامة وتجلب مشقة عامة كما سبق بيانه, فهنا نقول " إِذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوعِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بِارْتِكَابِ أَخَفِّهِمَا"[٣١].

وبالعودة إلى قضية الامن السيبراني, والجرائم الإلكترونية تشكل تهديا للنظام المالي, وبالتالي التعارض مع المقصد الضروري وهو حفظ المال من جانب العدم, وهذا أمر واقع وحقيقي, لكن هذا الأمر ينبغي ان يكون دافعا إلى تطوير أنظمة الحماية وليس التخلي عن التحول الرقمي, فكما أن البنك العادي وحتى المال عند صاحبه معرض للسرقة والخطر فكذلك الأمن المعلوماتي, والإجراء المطلوب هو تعزيز الحماية باتخاذ التدابير اللازمة, وهذا ما حصل بالفعل, وهنا أشير –على سبيل المثال لا الحصر– إلى نظام تقنية "Block chain"[٣٢]هي تقنية حديثة تتمتع بدرجة أمان عالية ودرجة تشفير معقدة قد يكون من المستحيل كسرها في ظل التقنيات المتوفرة اليوم, مما يجعل عملية الاختراق شبه مستحيلة, فوجود مثل هذه التقنيات تجعل المفسدة هذه ضعيفة مرجوحة.

المطلب الثاني

مدى ملائمة المصارف الرقمية للصيرفة الإسلامية

إن تداعيات عولمة الاقتصاد الرقمي تفرض على المؤسسات المالية الإسلامية التحول الرقمي, لكن هل هذا التحول في حقيقته يتناسب مع مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي, ويحقق مقاصده, أم أنه يعود عليها بالإلغاء, وهذا ما سيكون محور الكلام عنه في هذا المطلب, ويقسم إلى قسمين:

الأول: النظر في مآل التحول الرقمي

سبق أن بين الباحث نوع المصلحة المترتبة على الرقمنة في الصيرفة الإسلامية, وبيان درجتها في سلم المقاصد, فهي مصلحة حاجية عامة, وبقي النظر في التطبيق الواقعي أو ما يعرف بفقه المآل, حتى نصل إلى الثقة والطمأنينة تجاه

[٣١] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، *الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية*، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١ /١٩٨٣) ٨٧.

[٣٢] وهي تقنية للتخزين والتحقق من صحة وترخيص التعاملات الرقمية على الانترنت بدرجة أمان عالية ودرجة تشفير قد يكون من المستحيل كسرها في ظل التقنيات المتوفرة اليوم، فمثلا البنوك تمثل الطرف الثالث في المعاملة لضمان حدوثها وانتقال الأموال من المرسل إلى المرسل إليه، ووجود نسخة من المعاملة في أجهزة الأشخاص تسهل عملية كشف أي معاملة غير مصرح بها، فإذا حاول شخص تغيير أي بيان في قاعدة البيانات المشفرة، ستقوم بالتواصل مع جميع الأجهزة التي تحتوي على نفس قاعدة البيانات بشكل مشفر للإبلاغ عن التغيير، وبالتالي فإن هذا التغيير سيرفض من قبل قواعد البيانات الأخرى على نفس الشبكة، مما يجعل عملية الاختراق شبه مستحيلة. انظر: الحداد – إبراهيم, "منشآت الأعمال والتحول الرقمي", ٢٨.

هذا التحول, لأنه بالرغم من أن المصلحة قد تكون في أعلى المراتب إلا أنه في بعض الأحيان لا تطبق بسبب النظر في المآل, ومن أهم الأمثلة على ذلك التطبيق النبوي ففي صحيح البخاري عَنْ أم المؤمنين عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ, لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ, لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَهُدِمَ, فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ..))[٣٣], فالذي دعا النبي صلى الله عليه وسلم للإحجام عن الفعل مع ما فيه من مصلحة إعادة بناء الكعبة على قواعد سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام هو مآل الفعل والخوف من زعزعة إيمان من أسلم حديثا.

وبالنظر إلى مآل التحول الرقمي, فنجد أنه في مجمله لا يعدو كونه وسيلة أو مجموعة وسائل تطويرية حديثة وقد سبق بيان حكم هذه الوسيلة في المطلب السابق, ولكن يثار في هذا الصدد قضيتان أساسيتان[٣٤]:

الأولى: سيطرة الشركات الكبرى على الإنتاج العالمي لتكنولوجيا المعلوماتية, مما يعني احتكار متطلبات البنية التحتية للتقنية, ومن ثمّ فرض قيود وشروط في العقود تنفيذا وتشغيلا وصيانة تكبّل وتقيّد المصارف الإسلامية, والحقيقة أن هذه الهيمنة ليست فقط في جانب الصيرفة بل في مختلف جوانب الحياة, ولكن الواقع يثبت أن التخوف هذا مبالغ فيه لأن التحول الرقمي يتم من خلال أنظمة وبرامج متطورة وهذه البرامج هي مجرد أدوات في غالبا لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية التي وسعت على المسلمين في باب العفو واستصحاب البراءة الأصلية, كما أن هذه النظم والأدوات مرنة وقابلة للبرمجة والتغيير بما يتناسب مع الصيرفة الإسلامية, وإن لم يكن دائما ففي الأكثر الأعم, وتأسيس بنوك إسلامية رقمية جزئيا أو كاملا خير دليل على ما قلناه, فإذا شذت بعض التقنيات عن هذا الأصل, فينبغي أن تتجه العقول المسلمة إلى إيجاد البدائل الشرعية.

الثانية: التشريعات المنظمة للإجراءات المصرفية الرقمية, والذي يراه الباحث أن هذا أمر طبيعي شأنه شأن أي نازلة أو قضية مستجدة لم تصل إلى درجة الاكتمال والنضج التشريعي, على أن كثير من هذه المعاملات المصرفية لا تتغير أحكامها بالرقمنة لأنه مجرد تغير في وسيلة فمثلا بدلا من كتابة العقد بالحبر على ورقة ممكن أن يكتب على ملف إلكتروني, وأمثال هذه الفوارق غير مؤثرة في الفقه الإسلامي, وما بقي من منتجات رقمية مستجدة ينبغي أن تأخذ نصيبها من البحث العلمي الفقهي مثلها مثل باقي النوازل الفقهية.

والذي أخلص إليه أن التخوفات المثارة لدى بعض الباحثين في مجال المآل والقضايا التي طرحوها هي محل نظر ولا تؤثر في وجهة النظر الفقهية للمسألة والله أعلم.

الثاني: مدى تحقيق الصيرفة الرقمية للمقاصد

[٣٣] محمد بن إسماعيل البخاري، *الجامع الصحيح*، تحقيق: **محمد زهير بن ناصر الناصر** (القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١١), "الحج", (رقم ١٥٨٦).

[٣٤] ومن الأبحاث التي أثارت هذه القضايا : مراد بوضاية, "المصارف الإسلامية الرقمية «رؤية مقاصدية »", *مجلة بيت المشورة* ١١ (أكتوبر ٢٠١٩ م), ١٣٩.

تتعلق الصيرفة الرقمية بأحد المقاصد الكلية الخمسة, فهو يأتي في إطار المقصد الضروري حفظ المال, ولمعرفة تأثير الرقمنة في المؤسسات المالية الإسلامية على مقصد حفظ المال سواء إيجابا أو سلبا, وجودا وعدما, ينبغي أن نقف على المقاصد الجزئية الداخلة تحت هذا المقصد الكلي, والنظر في أثر التحول الرقمي عليها, والمقاصد الجزئية مجتمعة هي التي تحقق المقصد الكلي وهي[٣٥]:

١ – التداول: ورواج الأموال ﴿كَيَ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾, والمراد من الآية ألا يكون المال متداولا عند الأغنياء دون الفقراء, والرقمنة لها أثر إيجابي كبير في هذه الناحية من خلال السرعة والسهولة واليسر في التداول, فيمكن للمستفيد أن يجري المعاملات من بيته وفي أي وقت شاء, هذا من جهة, ومن جهة أخرى فإن الرقمنة توسع دائرة التداول بشكل كبير من خلال الوصول إلى شريحة أكبر من المستفيدين.

٢ – الوضوح: ويراد به بيان إجراءات المعاملات المالية بشفافية بحيث لا يقع التنازع, وتكون التفاصيل واضحة لجميع الأطراف, ولا شك أن الرقمنة لها دور مهم في هذا المقصد, لسهولة ويسر الوصول إلى المعلومات وفي أي وقت أحب المستخدم, وأيضا سهولة حفظ المعلومات والولوج إليها حتى من خلال الهاتف الشخصي وفي أي وقت, مما يساعد على تحقيق هذا المقصد أكثر من الوسائل التقليدية.

٣ – العدل: وهو تحصيل المال دون ظلم لأحد, فتستوفى الحقوق المالية دون فساد أو مجاوزة العدل, فيمكن أن تسخر التكنولوجية في العمليات الحسابية وتحديد النسب بدقة متناهية تمنع الحيف والظلم, كما أن لها دور في إيصال الحقوق بسرعة فائقة للمستفيدين مهما كثر عددهم دون الحاجة إلى الانتظار وتعطيل الأعمال.

٤ – الحماية: وهذا المقصد متعلق بحفظ المال من ناحية العدم, وقد يرى الكثير من الباحثين أن هذا الجانب هو الأضعف في التحول الرقمي, ولكن سبق النقاش في هذا الجانب في المطلب السابق.

المطلب الثالث

التحول الرقمي في الأقسام الشرعية

تشمل عملية التحول الرقمي جميع أجهزة وأقسام البنك, ومنها الجانب الشرعي, وتطوير الجانب الشرعي من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة أصبح أمرا لا بد وإلا لن يستطيع الجهاز الشرعي القيام بمهامه على الوجه المطلوب, وفي هذا المطلب أذكر بعض التقنيات الرقمية الخادمة للجاهز الشرعي, والتي تمكنه من القيام بمهامه على أكمل وجه وبجهد أقل, على أنه ينبغي الإشارة إلى أن هذه العملية لا تهدف إلى استبدال موظفي الجهاز الشرعي بالأنظمة والبرامج, بل هي عملية دعم للموظفين وتسهيل العمليات وتوفير جهودهم وأوقاتهم بما هو أكثر فائدة, إضافة إلى رفع مستوى الضبط والتدقيق الشرعي للخدمات.

[٣٥] عبد الفتاح صديق، "مقاصد الشريعة في حفظ المال"، ***حولية كلية الدعوة الإسلامية في بالقاهرة*** ٢٩/١١ (٢٠١٧) ٥٣٠ وما بعدها.

أولا: الدردشة الآلية

وهي عبارة عن تطبيق يعتمد على الذكاء الاصطناعي في إجراء محادثة مع محاور إلكتروني, له القدرة على تحليل المعلومات, وتقديم إجابات للاستفسارات الموجهة إليه, استنادا إلى قاعدة البيانات التي يزود بها هذا المحاور الآلي, والدردشة الآلية تعتبر قديمة نسبيا فقد كان اول ظهور لها عام ١٩٦٦م[٣٦], إلا ان الجديد فيها هو قدراتها الحديثة الجبارة, وهذه الخدمة تم الاستفادة منها في كثير من المجالات, واستخدمتها الكثير من الشركات, وأكثر ما تستخدم في الرد على استفسارات المستفيدين لتخفيف الضغط عن العنصر البشري.

فيمكن للجهاز الشرعي أن يستفيد من هذه الخدمة في إنجاز مهام كثيرة, وقد سبق ذكر واجبات ومهام الجهاز الشرعي ومنها الرد على الاستفسارات وهذه الاستفسارات:

- **إما أن تكون من الأقسام الداخلية في المصرف الإسلامي, وعادة ما تكون أسئلة روتينية سبق الإجابة عنها وصدرت فيها فتاوى من الهيئة الشرعية, فبتزويد تطبيق الدردشة الآلية بقاعدة البيانات المناسبة والتي تضم الإجابة على الاستفسارات والاسئلة الشرعية المتكررة, وفتاوى الهيئات الشرعية وقرارات الجهاز الشرعي, يمكن للموظفين في الأقسام الداخلية الحصول على إجابات مرضية وبسرعة فائقة, ولا يخفى ما لهذا الأمر من أثر على أداء العمل في البنك الإسلامي, لأنه بتوجيه الأسئلة إلى الهيئة الشرعية بشكل مباشر يشكل عليها عبء كبير, علاوة على أنه قد تتأخر الإجابة.**
- **أو تكون من الجمهور, وغالبا ما تكون أسئلة بسيطة ومتكررة, أو تكون استفسارات لتستوضح بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالخدمات التي تقدمها البنك, فيمكن أن تجمع هذه المعلومات والأجوبة الشرعية في قاعدة بيانات, ويزود بها تطبيق الدردشة الآلية, ليجيب عن الاستفسارات في كل الأوقات ويخفف من زخم الأسئلة الموجهة إلى الهيئة الشرعية.**

على أنه يجب أن تخضع هذه التقنية لعدة تجارب قبل اطلاقها, ثم مراقبتها في الفترة الأولى حتى نتأكد من سلامة قيامها بأعمالها.

وهذه الدردشة الآلية لها استخدام آخر لا يقل أهمية عما ذكر, وهو أن يستخدمها أعضاء الجهاز الشرعي كمنصة ضخمة تضم أهم المصادر والمعلومات الشرعية وقرارات والفتاوى الشرعية في الصيرفة الإسلامية والمعايير الشرعية للخدمات المصرفية وقرارات المجامع الفقهية, فيلجأ إليها موظفوا الجهاز الشرعي, ويستعينون بها كمرجع ومساعد على اتخاذ القرارات والفتاوى المستندة على أساس شرعي.

ثانيا: أتمتة العمليات الآلية

[٣٦] الدّكاش، *دور الرقمنة في تطوير عمل الأقسام الشرعية*، ٤.

وتعني استخدام التقنيات والأدوات الحديثة لتحول العمليات اليدوية التي يقوم البشر إلى عمليات تتم بشكل آلي وذاتي, بحيث تنفذ المهام بدقة وسرعة أكبر, فالميكنة تزيح العمل البدني في حين أن الأتمتة تزيل العمل العقلي كذلك, فالأتمتة هي استبدال التفكير البشري بالحواسيب والآلات وبالبرامج والأنظمة الحديثة[٣٧], ومن خلال تزويد الآلي بالمعايير والضوابط الشرعية المطلوب توافرها في الخدمات التي يقدمها البنك, يستطيع أن يجري مسحا سرعية لكافة الخدمات المصرفية وبدقة متناهية, ويكشف العمليات التي لا تتوافق مع البيانات المزود بها, ويعطي إشارات تحذير, ويجمع العمليات الغير مطابقة للمواصفات والمعايير, وهذا يمثل جزاكبيرا من وظيفة المدقق الشرعي, فقد تبلغ العمليات التي يجريها البنك الواحد في اليوم عشرات الآلاف, وبالتالي لا يتصور قدرة الجهاز الرقابي تدقيق كل هذه المعاملات يدويا, ونتائج هذه عمليات الأتمتة مرتبطة بالمعلومات والبيانات والأوامر التي يبرمج عليها, فيستطيع أن يتأكد من صيغ العقود, وتواريخها, والتزامها بالمعايير الشرعية, وغير ذلك مما لا يحصى من الإجراءات التي توفر على الجهاز الشرعي الوقت والجهد.

خاتمة

النتائج:

من خلال هذا البحث المختصر نستطيع الوصول إلى النتائج التالية:

١- التحول الرقمي يعتبر من نوع المصالح الحاجية ومن رتبة الحاجة العامة.

٢- التحول الرقمي ملائم لأسس الاقتصاد الإسلامي ومقاصده.

٣- الأقسام الشرعية بحاجة للتطوير الرقمي ولا يمكنها الاستغناء عنه.

٤- المصالح المترتبة على الرقمنة تربو على مفاسدها.

التوصيات:

أوصي الباحثين بإثراء هذا الجانب بالبحوث الشرعية التي تعالج القضايا المترتبة على التحول الرقمي كونه عملية مستمرة وحافلة بالنوازل.

إضافة إلى ضرورة لفت النظر إلى تضافر الجهود الشرعية مع المختصين في التكنولوجية للوصول إلى نماذج إسلامية معاصرة تستطيع أن تلبي حاجات الناس دون الوقوع في الشبهات.

[٣٧] سامية, "التحول الرقمي لقطاع التمويل الاسلامي", ١٣٧.

المصادر والمراجع

ابن فارس، أحمد. *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. المجلد ٦. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩/١٩٧٩.

ابن منظور، محمد. *لسان العرب*. المجلد ١٥. بيروت: دار صادر، الطبعة ٣، ١٤١٤.

آل بورنو, محمد صدقي. *موسوعة القواعد الفقهية*. المجلد ١٢. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٣.

الأمين, بن زيطة. *دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة ميدانية بفرع مصرف السلام أدرار ورقلة*. أدرار: جامعة أحمد دراية, كلية العلوم الاقتصادية, رسالة ماجستير, ٢٠١٩.

البخاري، محمد بن إسماعيل. *الجامع الصحيح*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. المجلد ٩. القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١١.

بوضاية، مراد، *المصارف الإسلامية الرقمية: رؤية مقاصدية*، قطر: مجلة بيت المشورة، العدد ١١، أكتوبر ٢٠١٩م.

الجويني، عبد الملك بن عبد الله. *نهاية المطلب في دراية المذهب*، تحقيق: أ. د عبد العظيم محمود الدّيب. المجلد ٢٠. بيروت: دار المنهاج، ١٤٢٨/٢٠٠٧.

الجيزاوي، محمد أحمد. "منظومة الزكاة وحلول الإدارة الرقمية: نموذج مقترح"، مجلة بحوث ٢٧ (تشرين الأول ٢٠١٩), ٥٥٧-٥٧٢. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1249233

الحداد, بسمه – إبراهيم, محمود. "منشآت الأعمال والتحول الرقمي", *المجلة المصرية للمعلومات* ٢١ (٢٠١٨), ٢٤-٣١. https://jstc.journals.ekb.eg/article_116733.html

حماد, حمزة. *الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية*. الأردن: الجامعة الأردنية, كلية الدراسات العليا, رسالة ماجستير, ٢٠٠٤.

الدّكاش، مهند, *دور الرقمنة في تطوير عمل الأقسام الشرعية*. pdf: مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية, ٢٦/٠٥/٢٠٢١. https://kantakji.com/6602/

الزحيلي، وهبة. *المعاملات المالية المعاصرة*. المجلد ١٠. دمشق: دار الفكر, ٢٠٠٢.

سامية, فلياشي. "التحول الرقمي لقطاع التمويل الاسلامي في ظل جائحة كورونا الواقع والتحديات: مصرف السلام كنموذج". *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية* ١٠/ ٢ (٢٠٢٢). https://asjp.cerist.dz/en/article/209841

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. *الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية*. المجلد ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١/١٩٨٣.

شحادة, مها. "التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية – دراسة في المصالح والمفاسد"، *مجلة بيت المشورة* ١٧ (أبريل ٢٠٢٢), ٢٧-٦٩. https://doi.org/10.33001/M0104202217/93

الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب. *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج*. المجلد ٦. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥/١٩٩٤.

صديق, عبد الفتاح، "مقاصد الشريعة في حفظ المال"، *حولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة* ٢٩/١١ (٢٠١٧), ٥١٥-٥٦٩. https://journals.ekb.eg/article_37376.html

العبد المنعم, عبد الله – الدويري, زايد. "البنوك الإسلامية الرقمية من وجهة نظر شرعية (تجربة دولة الكويت)". *مجلة بيت المشورة* ١٩ (إبريل ٢٠٢٣), ١٦٣-٢٠٧. https://doi.org/10.33001/M0104202319/111

العزيزي، شهاب أحمد سعيد. *إدارة البنوك الإسلامية*. الأردن: دار النفائس، ٢٠١٢.

العليات، أحمد، *الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية*، نابلس: جامعة النجاح الوطنية, كلية الشريعة الإسلامية, رسالة ماجستير، ٢٠٠٦.

القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري. *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. المجلد ١٠. القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة ٢، ١٣٨٤/١٩٦٤.

لال الدين, محمد أكرم, "دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال المصارف الإسلامية أهميتها وشروطها وطريقة عملها", *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* ١٩ (١٤٣٤/٢٠١٣), ٢٩٥-٣٣٥. https://dawa.center/file/7854

مباركة، نابتي. *العوامل المؤثرة في رضا العملاء عن خدمات المصارف الإسلامية لدى زبائن بنك بركة – بسكرة–* . بسكرة: جامعة محمد خيضر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, رسالة ماجستير, ٢٠١٩.

المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح. *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث الإسلامية، ١٤٢٥/٢٠٠٤.

وليد, تخربين – أمين, بوخرص. "واقع وأفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف البلاد السعودي", *مجلة مالك بن نبي لمبحوث والدراسات* ١/٤ (٢٠٢٢/٦/٣٠), ١٥٠-١٦٥. https://asjp.cerist.dz/en/article/195839

KAYNAKÇA

Abdü'l-Mun'im Abdullâh– Duvayrî, Zâyid, "el-Bunuk el-İslamiyye er-Rakmiyye min Vicheti Nazarin Şeriyyetin (Tecribetü Devleti Kuveyt) " *Beytü'l-Meşûra Dergisi* 19 (Nisan 2023), 163-207, https://doi.org/10.33001/M0104202319/111

Âl Burnu, Muhammed Sıdkî, *Mevsûatü'l-Kavâidi'l-Fıkhiyye*, Cilt 12, Müessesetü'r-Resâle, Beyrut 2003.

Azîzî, Şihâb Ahmed Said, "*İdaretü'l- Bunukü'l-İslamiyye*", Dârü'n-Nefâis, Ürdün 2012.

Bûdâye, Murad, el-Mesârif'ul-İslâmiyeti'r-Rakamiyye, Ru'yetün Makâsıdiyye, *Beytü'l-Meşûra Dergisi*, Sayı 11, Katar 2019.

Buhârî, Muhammed b. İsmail, *el-Câmiʿu's-Sahîh*, Thk. Muhammed Zuhayr b. Nâsır en-Nâsır, Cilt 9, el-Matbaʿatu'l-Kübrâ el-Emîriyye, Kahire 1311.

Cîzâvî, Muhammed Ahmed, "Manzumetüz-Zekati ve Hululü'l-İdareti'r-Rakmiyye: Nemuzec Muktarah" *Bahûs 27 Dergisi* (Ekim: 2019), 557-572. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1249233

Cüveynî, Abdülmelik b. Abdullah, *Nihâyetül-Matlab fi Dirâyetil-Mezheb*. Thk. Prof. Dr. Abdü'l-Azîm Mahmûd ed-Dîb. Cilt 20, Dârü'l-Minhâc, Beyrut 1428/2007.

Dekkâş, Muhenned, Devrü'-Rakmeneti fi Tatviri Ameli'l-Aksamı'ş-Şer'iyye. PDF: *Merkez Ebhâs Fıkıh el-Muʿâmalât el-İslâmiyye*, 26/05/2021. https://kantakji.com/6602/

Emîn, Ben Zîta. *Devrü'r-Rakabeti'ş-Şer'iyye fi Tahsini'l-Edai'l-Mali lil-Masarifi'l-İslamiyye Dirase Meydaniyye bi-Fer' Masrafi'l-Selam Edrar ve Rakle* Adrar: Ahmed Dreyah Üniversitesi, İktisat Fakültesi, Yüksek Lisans Tezi, 2019.

Feliyâşî, Sâmiyye. "et-Tahavvülü'r-Rakmi li-Kıta'i't-Temvili'l-İslami fi Zılli Caiheti Korona el-Vakı' ve't-Tahaddiyat: Masrafü'l-İslam ke-Nemuzec" *el-Mecelle el-Cezayiriyye li'l-Ulûm el-İctimâiyye ev'l İnsâniyye Dergisi* 10/2 (2022), https://asjp.cerist.dz/en/article/209841

Haddâd, Besme – İbrâhîm, Mahmûd, "*Münşetaü'l-Amal ve't-Tahavvülü'r-Rakmi*" *el-Mecelletu'l-Mısriyye li'l-Malûmat Dergisi* 21 (2018), 24-31, https://jstc.journals.ekb.eg/article_116733.html

Hammâd, Hamza, *er-Rakabetü'ş-Şer'iyye fi'l-Masarifi'l-İslamiyye*, Ürdün Üniversitesi, Lisansüstü Çalışmalar Fakültesi, Yüksek Lisans Tezi, 2004.

İbn Fâris, Ahmed, *Muʿcem Makâyîsü'l-Luğa*, Thk. Abdüsselâm Muhammed Hârûn, Cilt 6, Dârü'l-Fikr, Beyrut 1399/1979.

İbn Manzûr, Muhammed, *Lisânü'l-ʿArab*, Cilt 15, Dâr Sâdir, 3. Baskı, Beyrut 1414.

İlyât, Ahmed, *er-Rakabetü'ş-Şer'iyye ala A'mali'l-Masarifi'l-İslamiyye*, Nablus, en-Necâh Millî Üniversitesi, İslami İlimler Fakültesi, Yüksek Lisans Tezi, 2006.

Kurtubî, Muhammed b. Ahmed b. Ebî Bekr. b.ferah el-Ensarî, *el-Câmiʿ li-Ahkâmi'l-Kur'ân*, Thk. Ahmed el-Berdûnî ve İbrâhîm Atfîş, Cilt 10, Dârü'l-Kütübi'l-Mısriyye, 2. Baskı, Kahire 1384/1964.

Lâleddîn, Muhammed Ekrem, "*Devrü'r-Rakabe'ş-Şer'iyye fi Zabtı Amali'l-Masarifi'l-İslamiyye Ehemmiyetüha ve Şurutuha ve Tarikatkü A'meliha*" Uluslararası İslami Fıkıh Akademisi Mecmuası 19 (1434/2013), 295-335, https://dawa.center/file/7854

Meğribî, Abdülhamîd Abdülfettâh, *el-İdaretü'l-İstirateciyye fi'l-Bunukü'l-İslamiyye*, İslam Araştırmaları Enstitüsü, Cidde 1425/2004.

Nâbtî, Mübareke, *el-Avamilü'l-Müessire fi Rıza'l-A'umela an Hademati'l-Masarifi'l-İslamiyye leda Zebain Bank Bereke – Biskra-*, Biskra: *Muhammed Khidr Üniversitesi, İktisat ve İşletme Fakültesi*, Yüksek Lisans Tezi, 2019.

Siddîk, Abdülfettâh. "*Makasıdü'ş-Şeria fi Hıfzi'l-Ma*l" Kahire *islami davet Fakültesi Yıllığı* 11/29 (2017), 515-569, https://journals.ekb.eg/article_37376.html

Suyûtî, Celâlüddîn Abdurrahman b. Ebî Bekir, *el-Eşbâh ve'n-Nezâir fi Kavâid ve Furûi Fıkhiş-Şafiiyye*, Cilt 1, Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut 1411/1983.

Şahâde, Meha, "*et-Tahavvülü'l-Rakmi ve't-Teknolocya'l-Maliyye fi'l-Masarifi'l-İslamiyye – Dirase fi'l-Masalıh ve'l-Mefasid" Beytü'l-Meşûra Dergisi*, 17 (Nisan 2022), 27-69, https://doi.org/10.33001/M0104202217/93

Şirbînî, Muhammed b. Ahmed el-Hatîb. *Muğnî'l-Muhtâc ilâ Maʿrifeti Meʿânî Elfâzi'l-Minhâc*. Cilt 6, Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, Beyrut 1415/1994.

Tahribîn, Velîd – Buharass, Emîn, "*Vakı' ve Afak et-Tahavvülü'r-Rakmi leda'l-Mesarifi'l-İslamiyye: Dirasetü Haleti Masrafi el-Bilad es-Suudi" Mecellet Mâlik b. Nebî Li'l-Buhûs ve'd-Dirâsât Dergisi* 4/1 (30.06.2022), 150-165, https://asjp.cerist.dz/en/article/195839

Zuhaylî, Vehbe, *el-Mu'âmalât el-Mâliyye el-Mu'âsira*, Cilt 10, Dârü'l-Fikr, Şam 2002.